

# مصر في عهد الانقلاب .. تعيين "لواء" وزياراً لتمويل



الثلاثاء 6 سبتمبر 2016 م

وافق برلمان العسكر،اليوم الثلاثاء، على تعيين اللواء محمد علي الشيخ، المرشح من قبل السيسي، لمنصب وزير التموين والتجارة الداخلية، خلفاً للوزير المستقيل خالد حنفي، وذلك بتصويت أغلبية الحضور ، من أجل السيطرة على صوامع القمح التي تدر المليارات عن طريق تعيين وزير تموين عسكري .

وقال علي عبد العال رئيس ابرلمان العسكر الغير شرعي، في كلمته خلال الجلسة الختامية اليوم: إن محمد علي الشيخ المرشح لمنصب وزير التموين،بحكومة الانقلاب، شغل عدة مناصب منها رئاسته لهيئة الإمداد والتمويل، وجهاز الخدمات العامة

وكان قد كشف مصدر حكومي مطلع- رفض ذكر اسمه- أن سبب الهجمة الشرسة على صوامع القمح ومتابعة برلمان العسكر لكشف الفساد فيها، هو مخطط جنرالات الجيش للسيطرة على هذه الصوامع التي تدر مليارات وكان يستفيد منها رجال مبارك

وقال المصدر- في تصريح خاص لـ "الحرية والعدالة"اليوم الأربعاء- أن أوجه الفساد معروفة ومن يتكلم فيها بغير إذن العسكر يتم سجنه، وهو ما حدث مع المستشار هشام جنينة الذي تم عزله من منصبه رئيساً للجهاز المركزي للمحاسبات والانتقام بعزل ابنته أيضًا بعد كشف فاتورة الفساد التي تبلغ 600 مليار جنيه، في الوقت الذي تهرون حكومة الانقلاب وراء صندوق النقد الدولي للحصول على 12 مليار دولار فقط

وأضاف أن الهجوم على وزير تموين الانقلاب وفساده جاء بعد اتجاه جنرالات العسكر للسيطرة على صوامع القمح التي تدر مليارات، وكان يسيطر عليها بعض رجال الأعمال، موضًا أن رجل أعمال في صومعة واحدة نهب 78 مليون جنيه وتم ردها بعد إثبات حالة التلاعيب والسرقة، في الوقت الذي بلغ فيه فساد صوامع القمح وحدها مليار ومائة مليون جنيه، وهو ما فتح شهية العسكر للسيطرة على سبوة القمح على طريقة "من ماله ولا يهناه" كما يعتقد العسكر

وأكيد المصدر أن فساد وزير التموين معروف لدى مخابرات العسكر من أول يوم، وإقامته في فندق سميراميس لم تكون سرية ولكن كانت بعلم العسكر وببراستهم، ومع اكتفال مخطط السيطرة على صوامع القمح تم السماح بإذاته للبدء في السيطرة على هذا القطاع الذي يطلب المليارات، خاصة مع تعاقدات القمح المسربطة والمنتهي الصلاحية والذي كانت تأتي به رجال أعمال مبارك ويتحققون من ورائه مكاسب خالية